AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
اجتماع الوزراء
16 – 17 أبريل 2018
أديس أبابا، إثيوبيا

Eco/STC/MAEPI(II)/MIN/Rpt

تقرير اجتماع الوزراء

أولا. مقدمة

1. عُقدت الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل في مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 16 و 17 أبريل 2018. ترأس الاجتماع معالي البروفيسور باهاتي لوكفيبو موديستي، وزير الدولة والتخطيط في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

2. أحاط الاجتماع علماً بتعيين جمهورية مصر العربية بصفتها النائب الثالث لرئيس هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة، والذي يتشكل على النحو التالي:

الرئيس:	شرق أفريقيا – جمهورية السودان
النائب الأول للرئيس:	وسط أفريقيا – جمهورية أفريقيا الوسطى
النائب الثاني للرئيس:	غرب أفريقيا – جمهورية السنغال
النائب الثالث للرئيس:	شمال أفريقيا – جمهورية مصر العربية
المقرّر:	الجنوب الأفريقي – مملكة ليسوتو

ألف. الحضور

3. حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: الجزائر وأنغولا وبنين وبوركينا فاسو وبوتسوانا وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإثيوبيا وغينيا الاستوائية والجابون وجامبيا وغانا وغينيا وكينيا وليسوتو وليبيا والمغرب ومدغشقر ومالاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والجمهورية العربية الصحراوية والسنغال وجنوب أفريقيا والسودان وتنزانيا وتشاد وتوجو وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

4. كما حضر ممثل عن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

5. حضر أيضا ممثلون عن المؤسسات الأفريقية والدولية وممثلو الإدارات الفنية في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

باء. افتتاح الاجتماع

6. أدار الجلسة الافتتاحية الدكتور ريني كواسي، مدير الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

7. رحب معالي السيد أدماسو نيبيبي، وزير الدولة المكلف بالمالية والتعاون الاقتصادي في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، في كلمته الترحيبية بالضيوف في أديس أبابا وأعرب عن امتنانه للمفوض على تنظيم الاجتماع وللدول الأعضاء على مشاركتها. وأبرز أنه في كل سنة تخسر أفريقيا ما يقارب 50 مليار دولار من خلال الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وذكر أنه من أجل محاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، تحتاج أفريقيا إلى موارد كافية ينبغي تعبئتها داخل

القارة من أجل تنميتها. وأكّد على أهمية أجندتي 2063 و 2030 في محاربة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد. وأشار إلى أنّ إثيوبيا بذلت جهوداً لمكافحة الفساد التدفقات المالية غير المشروعة، من خلال إصلاح قوانينها الضريبية، وضمان الشفافية في القطاع المصرفي والنظام الضريبي. كما يتم بذل الجهود لخلق الوعي من خلال لجنة مكافحة الفساد، لتهيئة بيئة خالية من فساد. علاوة على ذلك، أكّدا الوزير على استخدام وسائل الإعلام للتوعية. كما يتم إجراء تحقيقات، لاسيما في المجالات التي تأثرت بشدة بالفساد بشكل كبير، على سبيل المثال إدارة الأراضي، وسيتم اتخاذ إجراءات لاستعادة أي موارد التي فقدت عن طريق الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

8. نيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، أبرزت معالي السيدة أميرة الفاضل، مفوضة الشؤون الاجتماعية، أهمية منبر اللجنة الفنية المتخصصة في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق أهداف أجندة 2063. وذكرت أنّ المفوضية ستبذل كل الجهود اللازمة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية بنجاح. وأشارت إلى أنه من شأن المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية. وناشدت جميع البلدان التي لم توقع وتصادق حتى الآن على الصكوك القانونية للمؤسسات المالية القيام بذلك. وذكرت بأنّ البلدان الأفريقية أظهرت مرونة عقب الانهيار الأخير في أسعار السلع الأساسية وهذا بفضل التقدم المحرز في إدارة الاقتصاد الكلي. بالرغم من ذلك، فإن النمو المسجل يبقى ضعيفا ولم يخلق وظائف كافية. وشدّدت على ضرورة محاربة الفساد، والتقليل من حجم القطاع غير الرسمي، واستعادة الأصول المكتسبة بطريق غير مشروعة لتمويل تنمية القارة. واختتمت بالإعراب عن رغبتها في رؤية المفوضية تعمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في هذه المجالات.

جيم. اعتماد جدول الأعمال

9. اعتمد ممثلو الدول الأعضاء جدول الأعمال التالي:

أ) افتتاح الاجتماع
ب) اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل
ج) الكلمة الرئيسية حول القضايا الاقتصادية المواضيعية في أفريقيا و "تعبئة الموارد المحلية: محاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة"
د) فريق مناقشة حول "تعبئة الموارد المحلية"
ه) فريق مناقشة حول "محاربة الفساد"
و) فريق مناقشة حول "محاربة التدفقات المالية غير المشروعة"
ز) بحث تقرير وتوصيات اجتماع الخبراء
ح) بحث واعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الوزاري والإعلان الوزاري
ط) ما يستجد من أعمال
ي) اختتام الاجتماع

ثانيا. وقائع الاجتماع

ألف. الكلمة الرئيسية حول القضايا الاقتصادية المواضيعية في أفريقيا و "تعبئة الموارد المحلية: محاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة"

10. ألقى السيد خوليو إسكولانو، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي لدى إثيوبيا، الكلمة الرئيسية حيث أكّد على الدور الحاسم لتعبئة الموارد المحلية كمسار مستدام للاستثمار في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية لتحقيق أجندة 2063 وأجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة. وأبرز في معرض حديثه عن السياق الحالي للاقتصاد الكلي القاري الذي تميز بحالات عدم التيقن والاضطرابات منذ نهاية الدورة الفائقة لازدهار السلع الأساسية في 2014، ضرورة تهيئة بيئات وطنية وإقليمية كعامل محفز لتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

11. وأشار إلى أهمية إصلاح النظم الضريبية من خلال بناء القدرات والمؤسسات لتعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية. وأكّد في هذا الصدد على ضرورة أن تبحث البلدان الأفريقية اتباع نهج شامل لتحسين تعبئة الإيرادات، ويشمل ذلك كل من السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، للحد من فرص عدم الامتثال والحد من التسرب في القاعدة الضريبية. وشدد أيضاً على الحاجة إلى نظم وحوافز خاصة لوضع أهداف وتعريفات واضحة، ورصدها وتقييمها على أساس منتظم. علاوة على ذلك، أكّد على ضرورة تنفيذ البلدان للسياسات الضريبية التي يصعب تجنبها ويكون الامتثال بها سهلا للاستفادة من الإمكانيات الضريبية للقطاع الخاص. في الختام، حذر من أنه ينبغي للبلدان خلال توسيع القاعدة الضريبية، تجنب السياسات غير الفعالة اقتصاديًا.

المناقشات

12. في المناقشات التي تلت ذلك، رحبت الدول الأعضاء بالعرض الذي قدمه الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي، وأشارت إلى أهميته في السياق الحالي حيث تقوم البلدان الأفريقية بتصميم استراتيجيات جديدة لتعزيز قدراتها المحلية على تعبئة الموارد. كما أكّدت على أهمية محاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة في سياق الاستفادة من الموارد المحلية للتحول الاجتماعي والاقتصادي.

13. فيما يتعلق بتعقيد النظم الضريبية، سلطت الضوء على الخيارات الاستراتيجية المتاحة لتوسيع القاعدة الضريبية. وأشارت في هذا الصدد إلى أهمية إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي وتعزيز المشاركة بين السلطات المالية والقطاع غير الرسمي كوسيلة لتحسين الامتثال الضريبي غير الطوعي. كما أكد الخبراء على أهمية توحيد النظم الضريبية لتسهيل الأمر على دافعي الضرائب والمستثمرين للحصول على معلومات حول الإجراءات الضريبية وقوانين الضرائب بسهولة. تمت الإشارة أيضا إلى أنّ تنويع الاقتصادات الأفريقية أمر حاسم لتعبئة الموارد المحلية، بالإضافة إلى الموارد التي يمكن تعبئتها عن طريق فرض الضرائب.

التوصيات

14. تم تقديم التوصيات التالية:

أ) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي التواصل مع مختلف الوكالات والمنظمات العاملة في مجال محاربة الفساد لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على محاربت الفساد؛

ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مجالس محاربة الفساد في الدول الأعضاء، نشر تقرير عن الفساد في أفريقيا بانتظام.

باء. حلقة نقاش حول "تعبئة الموارد المحلية"

عرض

15. ترأست السيدة أبينا أوسي-أساري، عضوة البرلمان ونائبة وزير المالية في غانا، فريق المناقشة حول تعبئة الموارد المحلية. تشكّل الفريق من معالي السيد موديست باهاتي لوكفيبو، ومعالي الدكتور محمد معيط، نائب وزير المالية المصري، والبروفيسور إيمانويل نادوزي، الأمين التنفيذي للمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات.

16. عرضت الرئيسة الموضوع وشاركت تجربة بلدها غانا في مجال تعبئة الموارد المحلية. وقالت إنّ غانا تتعامل مع عدم الكفاءة والتسرب في النظام الضريبي عن طريق تدابير تهدف إلى زيادة إيراداتها إلى الحد الأقصى. ونصحت الحكومات بالنظر في تعبئة الإيرادات في مجال الصناعات الاستخراجية وتوفير القدرات المناسبة للهيئات الإدارية.

17. أكّد معالي السيد موديست باهاتي لوكويبو على أن تغيير العقلية نحو دفع الضرائب والتقليل من حجم القطاع غير الرسمي تُعد عناصر رئيسية لتعبئة الموارد. وصرّح بأنّه يتعين على البلدان الأفريقية العمل على تكامل اقتصاداتها وجعلها مصنّعة لتكون أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الدولية لتغير الأسعار. كما تُعد العدالة الضريبية ذات أهمية قصوى، وينبغي للحكومات تقديم حوافز لدافعي الضرائب من خلال البرامج الاجتماعية والبنية التحتية. وأشار إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء اعتماد استراتيجيات لتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنجاح.

18. من جانبه، صرّح البروفيسور إيمانويل نادوزي بأنّ الطابع غير الرسمي يعتبر مشكلة كبيرة وأنّه يجب على السياسات الضريبية السعي إلى تحسين الإنتاجية في القطاع غير الرسمي. وأشار إلى أن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة تؤثر على الإيرادات التي يمكن تعبئتها لتمويل البرامج الاجتماعية والبنية التحتية. وأكّد على ضرورة الحد من الاتصال بين المشغلين والمسؤولين باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحديث النظام الضريبي.

19. صرّح معالي الدكتور محمد معيط بأنّ الأشخاص في القطاع غير الرسمي قد يكونون هناك لأنهم لا يملكون الحافز للانتقال إلى القطاع الرسمي. في هذا الصدد، من الضروري توفير الحوافز والامتيازات. ينبغي للدول الأعضاء وضع نظم مختلفة للتعامل مع الطابع غير الرسمي، حيث يوجد عدم تجانس في القطاع الرسمي. واختتم بتسليط الضوء على أهمية وجود مؤسسات قوية وضرورة تصميم سياسات خاصة بكل بلد.

المناقشات

20. تركزت المناقشات على ضرورة بناء قدرات الدول الأعضاء لتعزيز الشفافية في نظمها المالية والضريبية وزيادة جمع الإيرادات. تمت الإشارة أيضا إلى أنّ فرض الضرائب على قطاعات مثل الزراعة وإدارة الأراضي يمكن أن يوفر إيرادات إضافية. اتفق الاجتماع على أن الهدف النهائي لتعبئة الموارد المحلية ينبغي أن يكون تعزيز النمو وتوفير فرص العمل. ويعد عدم كفاءة الإدارة أحد أسباب انخفاض مستوى تحصيل الإيرادات والتدفقات المالية غير المشروعة وينبغي معالجته. علاوة على ذلك، أكد الاجتماع على الحاجة إلى استخدام الموارد المالية المتاحة على النحو الأمثل.

التوصيات

21. بعد العروض والمناقشات التي تلت ذلك، تم تقديم التوصيات التالية:

أ) يجب وضع استراتيجيات لبناء القدرات مع إشراك كبير للهيئات ذات الصلة (سلطات الإيرادات، المسؤولون في وزارات المالية، البرلمانيون، الهيئات القضائية وغيرها)؛
ب) ينبغي للدول الأعضاء وضع استراتيجيات لإيجاد نظم ضريبية أكثر كفاءة وعدالة في أفريقيا وتوسيع القواعد الضريبية لتشمل القطاع غير الرسمي بطريقة مثلى وإدارية؛
ج) ينبغي للدول الأعضاء وضع خيارات قانونية وتنظيمية وسياسية لزيادة أثر الموارد المالية المتاحة، وتحسين استخدام الحوافز الضريبية وترشيد الإعفاءات الضريبيةس؛
د) ينبغي للدول الأعضاء وضع آليات فعالة لدفع الضرائب الحكومية والنقدية والسعي لتعزيز البناء في تحصيل الإيرادات الضريبية خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية.
ه) ينبغي للدول الأعضاء بناء القدرات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإزالة الطابع المالي عن الإجراءات المالية والإدارية.
و) ينبغي للدول الأعضاء تصميم نظام ضريبي يتكيف مع القطاع غير الرسمي، مع الاستخدام الجيد للموارد المحصلة لإضفاء الطابع الرسمي عليها.

جيم : حلقة نقاش حول "مكافحة الفساد"

عرض

22. استهلّ معالي الرئيس، ابينا أوسي-آساري، نائب وزير المالية في غانا، الجلسة بالتأكيد على الأهمية الحاسمة لمكافحة الفساد في أفريقيا بهدف سد الفجوة التمويلية في أفريقيا لتحقيق التقدم من خلال التحول الهيكلي.

23. تحدث البرفيسور كليمنت كواكو في مداخلته عن أهمية رقمنة نظم الضرائب الأفريقية لتحسين ثقة المواطنين في النظم الضريبية. وتأكيدا على أنّ هذه الثقة هي جوهر النظم الضريبية الفعالة، سلط الضوء على الجهود التي تبذلها كوت ديفوار للحد من انتشار الفساد في الخدمة العامة.

24. من جانبه، أكد معالي السيد موديست باهاتي لوكفيبو على دور الرقمنة في تحسين شفافية النظم الضريبية والجمركية كوسيلة لتعزيز الإدارة الجيدة والمساءلة.

25. تأكيدا على مثال غانا، أشار معالي أبينا أوسي-آساري إلى أن دور تسخير المشاركة المدنية يعتبرأمرا حاسما لضمان فهم النظم والأنظمة الضريبية ودعمها من قبل المواطنين، لا سيما في السياق الحالي لتعزيز تعبئة الموارد المحلية. وأشار إلى أن الجهود التي تبذلها غانا تشمل إنشاء مكتب للمدعي الخاص للتحقيق في قضايا الفساد.

26. وأكد السيد قاسم شابي طابا، ممثل بنين، على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على مكافحة الفساد. تحقيقا لهذه الغاية، أكّد على ضرورة اعتماد قانون لمكافحة الفساد وإنشاء سلطة مسؤولة عن مكافحة الفساد ووضعها تحت السلطة المباشرة لرئاسة الجمهورية. بالرغم من ذلك، شدد على أهمية الحد من الاتصالات بين دافعي الضرائب وإدارة الضرائب.

27. أشارت السيدة ماريام هين/زربو من بوركينا فاسو في مداخلتها إلى أهمية قيام البلدان الأفريقية بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات والصكوك القانونية الرامية إلى مكافحة الفساد. وشددت على أهمية وجود أطر متناسقة من خلال تبسيط إجراءات الإدارة العامة لمنع وتقليص الحوافز الفاسدة في النظام الضريبي. وأشارت إلى أن بوركينا فاسو اتخذت عدة خطوات لتعزيز مكافحة الفساد بما في ذلك وضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتنظيم تدفقات الأموال وتحديث إدارة العقارات.

28. في حديثها حول البعد الجنساني للفساد في أفريقيا، ذكرت السيدة ليتي شيوارا ممثلة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة لدى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن أفريقيا تخسر ما يناهز 148 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 25٪ من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا بسبب الفساد. ومن منظور تحقيق النمو الشامل والمستدام، أكدت على الحاجة إلى إجراء بحوث عن التأثير التفاضلي للفساد على مسائل الجنسين في أفريقيا، ومراعاة مسائل الجنسين في مؤشرات الفساد.

المناقشات

29. خلال المناقشات، أكد الاجتماع على أهمية قيام البلدان الأفريقية بوضع وتنفيذ دورات تعليمية محددة على جميع المستويات لبناء مجتمعات مدنية حيث تعدّ محاربة الفساد قيمة أخلاقية. علاوة على ذلك، ناقش الاجتماع البعد الاجتماعي للفساد فيما يتعلق بحدوثه في توفير الخدمات الأساسية للنساء والأطفال والشباب.

30. ناقش الاجتماع أيضا أهمية التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات على المستويين القاري والدولي لضمان اتخاذ الدول الإجراءات اللازمة في مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أبرز توافق الآراء الناشئ بشأن بعض أفضل الممارسات ضرورة التصريح بالأصول كأداة قوية لمنع ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وهذا أمر حاسم لضمان الشفافية والمساءلة لمنع الفساد وثروات المسؤولين غير المبررة.

31. أشار الاجتماع إلى أن تعزيز قدرة المؤسسات القائمة وضمان استقلالها أمر مهم لمعالجة الأسباب الجذرية للفساد والتحقيق ومقاضاة الفساد والجرائم ذات الصلة.

التوصيات

32. في ضوء المناقشات، قام الاجتماع بصياغة التوصيات التالية:

أ) ينبغي للدول الأعضاء وضع وتنفيذ دورات تعليمية محددة على جميع المستويات لبناء مجتمعات مدنية حيث تكون مكافحة الفساد قيمة أخلاقية.
ب) ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على جميع البروتوكولات والقوانين القارية و الدولية ذات الصلة المكرسة لمكافحة الفساد؛
ج) ينبغي إشراك رؤساء الدول والحكومات والبرلمانيين والسلطات القضائية فضلا عن القطاع الخاص و المجتمع المدني في محاربة الفساد.

دال: حلقة نقاش حول " مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة"

عرض

33. أكد رئيس الجلسة الدكتور محمد عباس محرزي، مدير السياسة الضريبية بوزارة المالية الجزائرية، أهمية منع التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا وقدم أعضاء الفريق الذي تألف من السيدة جوليه سيساي، نائبة الأمين الدائم لتعبئة الموارد والتعاون الدولي في جامبيا، و السيد إبراهيم أ. زيدي، مدير المعهد النقدي للكوميسا؛ والسيد خوليو إسكولانو، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي لدى إثيوبيا. وطلب كذلك من كل عضو من أعضاء الفريق الإجابة على الأسئلة التوجيهية الثلاثة التالية:

- ما هي التجارب الناجحة في معالجة التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالضرائب؟
- ما هي السياسات التي يمكن استخدامها ضد إساءة استخدام الفواتير التجارية ومكافحة غسل الأموال؟
- كيف يمكن أن يساعد التكامل الإقليمي الناجح في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة؟

34. أبلغت ممثلة غامبيا الاجتماع بالإصلاحات الجديدة التي قام بها بلدها من أجل تعزيز الإدارة الضريبية، والمؤسسات المسؤولة عن تحصيل الضرائب. وأشارت أيضا إلى أن الحكومة أدخلت نظام رقم التعريف الضريبي، وحوسبة النظم الضريبية والحوافز لموظفي هيئة الإيرادات للحد من الفساد. علاوة على ذلك، ذكرت أن الحكومة اتخذت تدابير الدعوة لتوعية السكان بشأن ضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. واختتمت بالإشارة إلى أنه ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تبني قدرات الدول الأعضاء حتى تتمكن من التقيد بالبروتوكولات الإقليمية والدولية والامتثال لها.

35. من جانبه أكد ممثل صندوق النقد الدولي أهمية التأثير السلبي للتدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصاد الأفريقي. كما أشار إلى ضرورة تنسيق الإجراءات الجمركية وإحصاءات التجارة. وعلى المستوى الإقليمي، أوصى بأن يكون هناك تعريف واضح بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وتبادل المعلومات بين سلطات التنفيذ.

36. شدد ممثل الكوميسا على ضرورة بناء قدرات الدول الأعضاء بما في ذلك مسؤولي الجمارك والبنوك المركزية، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتبادل أفضل الممارسات على المستوى الإقليمي.

المناقشات

37. خلال المناقشات، أدلى المشاركون بعدة تعليقات تشمل أسباب التدفقات المالية غير المشروعة في القارة وتبادلوا تجاربهم القطرية.

التوصيات

38. بعد المناقشات التي تلت ذلك، قدم الاجتماع التوصيات التالية:

أ) ينبغي للمنظمات الإقليمية بناء قدرات الدول الأعضاء لتتمكن من التقيد بالبروتوكولات الإقليمية والدولية والامتثال لها.

ب) ينبغي أن تنشئ مفوضية الاتحاد الأفريقي أداة أفريقية لتبادل الممارسات الجيدة ونظام لتبادل البيانات. تحقيقا لهذه الغاية، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة جدوى بشأن تنفيذ الصكين وتقديم تقرير عن الآثار المالية والقانونية والهيكلية التي يمكن أن تنشأ عنهما لتقديها لتنظر فيها الدورة المقبلة للجنة الفنية المتخصصة؛

ج) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التفاوض بشكل أفضل مع البلدان المتقدمة والشركاء؛

د) ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي إجراء تقييم للوكالات المسؤولة عن مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والجرائم الأخرى ذات الصلة بهدف تعزيز قدراتها وتنسيق جهودها. ويتعين عليها في هذا الصدد تقديم تقرير إلى اللجنة الفنية المتخصصة في دورتها المقبلة؛

ه) يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي تطوير منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة؛

و) يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ خطوات لتنسيق الإجراءات الجمركية والمنهجيات لإنتاج إحصاءات التجارة؛

ز) ينبغي للدول الأعضاء ترشيد الإعفاءات الضريبية والحوافز الضريبية للحد من تأثيرها على الإيرادات وتطوير الدولة ورصد التنفيذ.

ثالثا. بحث تقرير وتوصيات اجتماع الخبراء

39. أحاط المشاركون علماً بتقرير اجتماع الخبراء واتعمدوه وقدمو التعليقات الرئيسية التالية:

المناقشات خلال الجلسة الافتتاحية

أ) جددت جنوب أفريقيا تحفظاتها التي أبدتها خلال اجتماع الخبراء وأعربت عن ضرورة إدراج تحفظاتها في تقرير الخبراء؛

ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي إرسال وثائق العمل بجميع لغات عمل الاتحاد الأفريقي إلى الدول الأعضاء 30 يومًا على الأقل قبل افتتاح اجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة وفقًا لقواعد الأجراءات الحالية؛

ج) ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي إرسال دعوات إلى اللجنة الفنية المتخصصة من خلال القنوات الدبلوماسية الرسمية، أي السفارات في أديس أبابا ووزارات الخارجية فضلاً عن السلطات المختصة في الدول الأعضاء؛

د) مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي التشاور عن كثب مع هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة في عقد الدورات في المستقبل لضمان عدم تداخل الاجتماعات وضمان المشاركة الفعالة لجميع الوزراء.

عرض ومناقشة تقرير اجتماع الخبراء المستقلين عن موضوع اللجنة الفنية المتخصصة

أ) ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء، وضع اختصاصات فريق الخبراء المستقل المعني بالتمويل وتحديد الروابط المؤسسية مع اللجنة الفنية المتخصصة للشرون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل.

عرض ومناقشة تحت موضوع: "تعبئة الموارد المحلية: مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة

أ) ينبغي أن تنشئ مفوضية الاتحاد الأفريقي آلية خاصة بها لتقييم التدفقات المالية غير المشروعة، استنادا إلى الآليات القائمة على المستوى الإقليمي، لقياس التدفقات المالية غير المشروعة وإنشاء نظام لجمع البيانات لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ومتابعتهما. علاوة على ذلك، ينبغي للمفوضية إنشاء منتدى استشاري للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بالفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات.

المعهد الأفريقي للإحصاءات والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء

أ) ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي تقديم مشروع النظام الأساسي للمؤسستين إلى الدول الأعضاء للتعليق عليه، في غضون 30 يومًا من تاريخ إرسال الوثيقتين، أو بحلول 1 يونيو 2018، لتمكين المفوضية من وضع الصيغة الأخيرة للوثيقتين وتقديمها إلى الدورة المقبلة للجنة الفنية المتخصصة

رابعا. بحث واعتماد تقرير وإعلان الاجتماع الوزاري

40. تم اعتماد التقرير والإعلان الوزاري مع التعديلات.

خامسا. ما يستجد من أعمال

41. لم تتم إثارة أي مسألة تحت هذه النقطة من جدول الاعمال.

سادسا. الاختتام

42. شكر معالي البروفيسور هاريسون فيكتور، مفوض الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي، في كلمته الختامية الدول الأعضاء على مشاركتها الفعالة في هذه الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل. ودعا الدول الأعضاء إلى دعم جهود المفوضية الرامية إلى إنتاج بيانات إحصائية عالية الجودة لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة بشكل فعال من أجل تعبئة أفضل للموارد المحلية.

43. أكّد معالي البروفيسور باهاتي لوكبوييو، رئيس الاجتماع الوزاري الثاني للجنة الفنية المتخصصة، على أهمية تعبئة الموارد المحلية ودعا الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها في مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وشدد على أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتصدي لتحديات التنمية في أفريقيا من أجل جذب الاستثمارات لتنفيذ أجندة 2063.